

محاضرة : الأنظمة الاقتصادية

1-النظام الاقتصادي: عبارة عن مجموعة من الأوضاع الخاصة بأغراض وفنون وتنظيم النشاط الاقتصادي التي

تسود في وقت ومكان معينين بالمجتمع، والنظام الاقتصادي ككل يتكون من مجموعة هياكل تتحرك إلى غرض معين في إطار قانوني وسياسي يتفق مع هذا الغرض ووفق مستوى معين من الفن الإنتاجي ولكل نظام اقتصادي مذهب يقوم عليه مخطط له ويوجهه هذا الغرض.

وقد اختلف الاقتصاديون في تحديد المقصود بالنظام الاقتصادي واتخذوا أسسا كثيرة متباينة للفرقة بين النظم الاقتصادية، يمكن حصر أهمها في خمسة أسس رئيسية هي: 1- طبيعة النشاط الاقتصادي، 2- وسيلة التبادل الاقتصادي، 3- نطاق مجال النشاط الاقتصادي، 4- شكل الإنتاج وصور التوزيع، 5- الإنتاج والاستهلاك والتوزيع والتبادل.

2-عناصر النظام الاقتصادي:

النظام الاقتصادي الذي يوجد في مكان محدد ووقت معين تكون له ثلاثة عناصر أساسية تشكل وتهمين على النشاط الاقتصادي الذي يسود فيه هي: 1- هدف، 2- فن، 3- تنظيم.

الهدف: يعتبر هدف النشاط الاقتصادي أحد عناصر النظام الاقتصادي، إذ يتجلى هذا الهدف في الدوافع والسيطرة على القائمين بالإنتاج، فقد يكون الدافع في السعي المباشر لإشباع الحاجات الإنسانية بطريقة أفضل وقد يكون الدافع أيضًا هو البحث عن أكبر كسب نقدي ممكن.

الفن: يستعان بأسلوب معين في تحقيق الهدف ويطلق على هذا الأسلوب بالفن وهو مجموعة الطرق والأساليب الخاصة بالتحويل المادي للموارد الطبيعية والبشرية إلى سلع وخدمات، وتختلف هذه الطرق أي الفنون من نظام اقتصادي إلى آخر.

التنظيم: لكل نظام اقتصادي تنظيم سياسي واجتماعي يهيئ المناخ اللازم لتحقيق الهدف المقصود بواسطة الفن الموجود، وهذه التنظيمات لها تأثير حيوي على شكل ملكية قوي الإنتاج ونوع التوزيع وحجم المبادلات ونوع العلاقات الموجودة بين الأفراد أو الهيئات أو المؤسسات على المستوى المحلي والقومي والعالمي.

النظام الرأسمالي

الرأسمالية: يمكن تعريف الرأسمالية بأنها تنظيم النشاط الاقتصادي في المجتمع على أساس قيام فرد، هو الرأسمالي، أو مجموعة من الأفراد مجتمعين، هي الشركات الرأسمالية، بالتأليف بين رؤوس الأموال الإنتاجية المملوكة لهم والمواد الأولية التي يشترونها وقوة العمل المستأجرة في شكل مشروع، هو المشروع الصناعي، يستخدم الآلية كأساس للفن الإنتاجي وذلك من أجل تحقيق مقدار متزايد دائما من الثروة يمكنها من الحصول على أرباح يحتفظون بها لأنفسهم ومن ثم زيادة تراكم رأس المال لديهم باستمرار.

وللنظام الرأسمالي عدة خصائص تميزه عن النظم الأخرى وهذه الخصائص هي:

- 1- **الملكية الفردية (الملكية الخاصة):** حيث يعتبر الفرد في النظام الرأسمالي هو مصدر النشاط الاقتصادي فهو الذي يقوم به، ويكفل النظام الرأسمالي للفرد حرية امتلاك سلع الإنتاج وبيع الاستهلاك دون حدود، وعلى ذلك فلا توجد حدود لملكية الفرد من الأراضي أو المباني أو المصانع أو الأوراق المالية أو الأموال النقدية وغيرها من سلع الإنتاج، وكذلك الأمر بالنسبة لسلع الاستهلاك سواء استخدم في ذلك مدخراته أو حصل عليها عن طريق شرعي آخر كالميراث أو الهبة.
- 2- **حافز الربح:** حيث يعتبر السعي وراء تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح الحافز الأول للنشاط الاقتصادي للفرد في النظام الرأسمالي، فصاحب رأس المال يتجه إلى استثماره في نوع النشاط الذي يحقق له أكبر ربح ممكن سواء كان ذلك النشاط صناعيا أو زراعيا أو تجاريا أو لإنتاج سلع أو خدمات كمالية أو ترفيهية، وهو يبذل كل جهد ممكن في مشروعه كي يزيد من الأرباح، كذلك الأمر بالنسبة للعامل حيث أنه يتجه نحو العمل الذي يدر عليه أكبر أجر ممكن.
- 3- **الحرية الاقتصادية:** حيث يتمتع الفرد في النظام الرأسمالي بحرية إختيار نوع النشاط الاقتصادي الذي يرغب في ممارسته دون تدخل الحكومة، سواء كان ذلك المشروع صناعيا أو زراعيا أو تجاريا ما دام ذلك النشاط شرعيا ولا يخالف القانون، كذلك للفرد أن يمارس أي نشاط مهني يرغب في أدائه كان يكون طبيبا أو مهندسا أو محاميا أو محاسبا، وكما أن الفرد يتمتع بحرية

الإنتاج فإنه يتمتع بحرية الاستهلاك، فله الحرية في أن ينفق دخله على مختلف السلع والخدمات دون حدود أو قيود، وليس للحكومة حق التدخل لتحد من حرية الفرد الاقتصادية بأن توجه نشاطه نحو اتجاه معين أو أن تضع العراقيل أمام تصرفاته مادامت هذه التصرفات شرعية وقانونية.

4- المنافسة الحرة: تعتبر المنافسة الحرة شرطاً أساسياً للتقدم الاقتصادي وارتفاع درجة الإشباع لأفراد المجتمع، فهي الطريق الذي يكفل تحقيق الرفاهية، ويرجع ذلك لأن المنافسة الحرة تجعل كل من المنتجين يعمل جاهداً على تخفيض تكاليف الإنتاج لكي يخفض من ثمن السلعة أو السلع التي يقوم بإنتاجها وبذلك يستطيع مواجهة منافسة الآخرين ويزيد من حجم مبيعاته وبالتالي من أرباحه، هذا علاوة على أن المنتج يحرص

5- التدخل الحكومي في أضيق الحدود: حيث تلتزم الحكومة تحت هذا النظام بأضيق الحدود في نشاطها حيث يقتصر وظيفتها على القيام بوظيفة الدفاع الخارجي والداخلي وتحقيق العدالة على وجه الخصوص، أما بالنسبة للنشاط الاقتصادي فيقتصر على المشروعات التي لا يقبل الأفراد على إقامتها لضالة ما تدره من ربح أو لأنها لا تدر ربحاً أي المشروعات الخدمية، فالنظام الرأسمالي يؤمن بالفرد ويثق به، ويرى أنه قادر على حل المشكلة الاقتصادية، ولذلك يتركه يحلها بنفسه دون حاجة لتدخل الحكومات إلا في أضيق الحدود.

6- حل المشكلة الاقتصادية من خلال جهاز الثمن: حيث تتم كافة العمليات الاقتصادية من إنتاج واستهلاك وتوزيع من خلال قوى السوق وجهاز الائتمان في النظام الاقتصادي الرأسمالي، فلما كانت وسائل الإنتاج مملوكة ملكية خاصة، ويخضع توظيفها لسلطان الإدارة الحرة للمالكها، أصبحنا بصدد كم هائل من القرارات الفردية التي تحتم وجود كيفية ما للتنسيق بينها، وهذا ما يقوم به جهاز الائتمان وقوى السوق وتفاعل قوى العرض والطلب فيه.

فالمنتج يحدد ما ينتجه، والكمية التي سينتجها، وكمية عناصر الإنتاج التي سيستخدمها، والأثمان التي سيبيع بها، والأماكن التي سيبيع فيها وفقاً لمستويات الأثمان السائدة (أو المتوقعة) في السوق والتفاعل بين قوى العرض والطلب.

وبالتالي فإن توزيع الموارد الإنتاجية للمجتمع بين الاستخدامات المختلفة سيحكمه التفاعل بين قوى عرضها وقوى الطلب عليها، ومستويات الأثمان التي ستتحدد وفقاً لها. ومن جهة أخرى فإن توزيع العائد من العملية الإنتاجية على عناصر الإنتاج المختلفة سيتحدد أيضاً وفقاً لقوى العرض والطلب في الأسواق الخاصة بها.

وأخيراً فإن الاستهلاك من حيث حجمه وأنواعه إنما يتحدد أيضاً وفقاً لمستويات الأثمان، وحجم الدخول السابق توزيعها وتحديداتها وفقاً لقوى السوق على النحو السابق ذكره.

ولهذا النظام شعار هو: "دعه يعمل دعه يمر"

غير أن النظام الرأسمالي به كثير من المساوئ أهمها مايلي:

1- **عدم تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد:** لو كانت تقلبات الأثمان تعبر دائماً عن الحاجات الجماعية لكان جهاز الثمن كفيلاً بتحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد الاقتصادية، إلا أنه قد يشتد طلب الأغنياء على السلع الكمالية والترفيهية، فيرتفع ثمنها وتتجه الموارد نحو إنتاجها في سبيل الحصول على أكبر ربح ممكن، وهكذا قد يحدث أن تتجه الموارد الإنتاجية المحدودة والنادرة نحو إنتاج السلع الكمالية منصرفاً عن إنتاج السلع الضرورية التي يستهلكها السواد الأعظم من المجتمع، ويعني ذلك سوء توزيع الموارد على أوجه النشاط المختلفة ويتضمن إسرافاً في استخدامها، وبذلك قد لا يكفل جهاز الثمن استخدام الموارد أفضل استخدام ممكن لإشباع الحاجات الجماعية.

2- **جهاز الثمن لا يكفل التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية:** أن الموارد الإنتاجية لا بد وأن تبقى عاطلة لفترة من الزمن كي تعد لإنتاج السلع الجديدة، أي أن الاعتماد على جهاز الثمن كأساس لتوجيه الموارد الإنتاجية نحو سد الحاجات قد يؤدي إلى تعطيل هذه الموارد وعدم تحقيق التوظيف الكامل لها.

3- **القضاء على المنافسة الحرة وسيادة الاحتكار:** لكي تسود المنافسة الحرة لا بد من توافر عدد كبير من البائعين والمشتريين بحيث لا يكون لأي منهم أية قدرة على التحكم في السعر ويتنافس مجموع المنتجين بين بعضهم البعض في تقديم أجود السلع بأرخص الأثمان، غير أنه قد يتاح لبعض المنتجين الانفراد بمعرفة الأسرار الصناعية أو السيطرة على مصدر المادة الخام اللازمة لإنتاج السلعة أو الاستئثار بمعرفة اختراع معين، مما يضع هؤلاء المنتجين في ظروف أفضل من المنتجين الآخرين، وقد يتوافر لدى البعض رأس مال نقدي أكثر من غيره وبذلك كل منهم الانتفاع بوفورات الإنتاج الكبير من حيث استخدام أحسن الآلات وأفضل طرق الإنتاج والخبرات التنظيمية والإدارية العالية مما يمكن من إنتاج أجود السلع بأقل التكاليف ومما لا يمكن المشروعات الصغيرة من مجاراته. وفي هذه الحالات تنتهي المنافسة الحرة ويسود الاحتكار.

4- تعارض المصلحة الخاصة مع المصلحة الجماعية: أن النزعة الفردية نحو تقديم المصلحة الخاصة على مصلحة المجتمع كثيراً ما تدفع الفرد نحو الحصول على نفع شخصي سريع بدلا من تحقيق نفع كبير يعود على المجتمع مع طول الوقت اللازم لتحقيق النفع الذاتي، ولذلك قد تتجه الاستثمارات في الدول المتخلفة نحو الصناعات ذات العائد السريع وإن قل دون الاتجاه نحو الصناعات ذات العائد البعيد وإن كان كبيراً، وبعد أن تزول المنافسة الحرة ويسود الاحتكار فإن المشروعات الكبيرة تفرض الأسعار المرتفعة على المستهلكين والأجور المنخفضة على العمال، الأمر الذي يضر كل من الطائفتين، هذا علاوة على عدم عناية المحتكر بالتجديد والابتكار وإنتاج السلع الجيدة التي يرغب المستهلك فيها.

5- التوزيع غير العادل للدخل: لقد استطاعت الطبقة الرأسمالية التي تمتلك وسائل الإنتاج من مضاعفة دخلها وثروتها بينما بقيت النسبة الكبرى من المجتمع تعاني من الفقرة والحرمان، ولقد ساعد على وضوح التفاوت في توزيع الثروة والدخل تمتع الأفراد بحق الملكية وسيادة الاحتكار وحق الميراث والحرية الاقتصادية والسعي لتحقيق أكبر ربح ممكن، ولا شك أن وجود هذا التفاوت في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع لا يضمن لهم تحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية.

6- الحرية الاقتصادية محدودة لفئات معينة: لا يتمتع بالحرية الاقتصادية سوى الطبقة الرأسمالية فحرية انتقال رأس المال بين أوجه النشاط المختلفة لا يتمتع بها إلا من يملكون رأس المال هذا، أما غيرهم ممن لا يملكون المال فلا جدوى لتمتعهم بالحرية الاقتصادية وهم الذين يشكلون الجانب الأكبر من المجتمع الرأسمالي، كما أن حرية اختيار العمل قد تقف أمامها عقبات تقيد هذه الحرية وقد تقضي عليها، وبذلك فإن ملكية المال هي الأساس في تمتع الفرد بالحرية الاقتصادية سواء بالنسبة لنوع النشاط الاقتصادي الذي يرغب في ممارسته أو بالنسبة للمهنة التي يود ممارستها.

7- الأزمات والبطالة: من أهم مساوئ النظام الرأسمالي تعرض النشاط الاقتصادي لهزات عنيفة نتيجة لحدوث الأزمات الاقتصادية ويرجع ذلك إلى أن النشاط الاقتصادي يسير بطريقة تلقائية دون أن يخضع لتخطيط دقيق يكفل توازن الإنتاج مع الاستهلاك، وبذلك يخضع للنشاط الاقتصادي في الدول الرأسمالية لفترات متعاقبة من الركود والكساد. فتارة يسود المنظّمون ورجال الأعمال موجة من التفاؤل فيندفعون نحو زيادة استثماراتهم فيزيد الإنتاج وترفع الأثمان ويتحقق التوظيف الكامل وتزول البطالة وتتضاعف الأرباح، ولكن ذلك الاندفاع وراء زيادة الاستثمارات وزيادة الإنتاج كثيراً ما يعقبه إفراط في الإنتاج وتجاوز حاجة الاستهلاك فتحدث الأزمة والكساد والبطالة.

النظام الاشتراكي

الاشتراكية: المعنى العلمي الدقيق لكلمة الاشتراكية هي أنما النظام الذي يتميز بتملك الدولة (أي الملكية الجماعية) للأموال، وخاصة أموال الإنتاج كالأراضي والآلات والمصانع، فهي بذلك نظام يختلف كل الاختلاف عن الرأسمالية التي تقوم على مبدأ حرية تملك الأفراد لكافة أنواع الأموال.

وللنظام الاشتراكي عدة خصائص تميزه عن النظم الاقتصادية الأخرى وهذه الخصائص هي:

- 1- **الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج:** يقوم النظام الاشتراكي على مبدأ الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج وهي لا تتحقق إلا في ظل الإنتاج الكبير الذي يتم في وحدات إنتاجه ذات سعات اقتصادية كبيرة، وقد يقتضي ذلك، تأميم وسائل الإنتاج وتأميم وحدات الإنتاج الكبيرة حيث يبرز الطابع الجماعي للإنتاج، وتتخذ الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج صورة الملكية العامة وهي ملكية الدولة وتظهر في شكل قطاع عام، وصورة ملكية تعاونية وهي ملكية مشتركة بين الأعضاء المتعاونين.
- 2- **الإدارة الديمقراطية لوسائل الإنتاج:** تتم الإدارة الديمقراطية عن طريق تنظيم الصناعات في شكل مؤسسات أو مشروعات حكومية تزيد من قوة ونفوذ القطاع العام، وهذا يعطي للحكومة أمر الإدارة والتنظيم وتوجيه الموارد الاقتصادية القومية لخدمة المجتمع.
- 3- **التوجيه الاقتصادي للموارد القومية:** يتم الإنتاج وفق خطة إنتاج ضمن إطار خطة اقتصادية قومية شاملة ونوضع لفترة معينة من الزمن، تهدف إلى تحقيق كل من الملائمة بين الإنتاج كمًا ونوعًا وبين الاستهلاك أي حاجات الأفراد بالمجتمع وبين موارد الدولة ومواردها الإنتاجية، بالإضافة إلى توزيع عناصر الإنتاج توزيعاً يتفق وحاجات الإنتاج، بغية التغلب على مشكلتي البطالة والأزمات الاقتصادية التي قد يتعرض لها النظام الاقتصادي بالإضافة على تحقيق التنمية الاقتصادية.
- 4- **توزيع الناتج أو الدخل القومي حسب إسهام الأفراد في العمل:** يتم توزيع الناتج أو الدخل القومي من قبل السلطة على الأفراد في صورة أجور ومرتبآت نقدية حسب عمل كل فرد أخذاً في الحسبان ظروفه الأسرية وذلك لتوخي عدالة التوزيع ومصلحة الإنتاج مع وضع حد أدنى للدخل الفردي يسمح له بحصوله على ضروريات الحياة.
- 5- **هدف النظام الاقتصادي الاشتراكي:** يستهدف النشاط الاقتصادي في النظام الاشتراكي إشباع أكبر قدر من حاجات أفراد المجتمع حسب ضرورة هذه الحاجات وأهميتها وليست حسب القدرة الشرائية للأفراد ولذلك فإن الدولة تقوم بتحديد

السلع التي سيجري إنتاجها مرتبة حسب أهميتها وضرورتها وتحدد أثمانها بحيث يكون في مقدور كل فرد أن يشبع حاجاته الأساسية في حدود دخله.

6- التخطيط الاقتصادي الشامل لحل المشكلة الاقتصادية: يقصد بالتخطيط الشامل حصر الموارد الإنتاجية التي في حوزة المجتمع وتعبئتها وتوجيهها لإنتاج السلع والخدمات بعد ترتيبها حسب درجة أهميتها من خلال هيئة التخطيط المركزي، ويتطلب ذلك المقارنة بين السلع والخدمات من حيث مدى إشباعها لحاجات الأفراد، ثم وضع أولويات لها تبعاً لدرجة أهميتها وبد ذلك توجه الموارد الإنتاجية من موارد مالية وبشرية وطاقات لإنتاج السلع والخدمات حسب أولويتها وتهدف الخطة بذلك نحو تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية خلال فترة زمنية محددة (سنة أو خمس سنوات أو عشر سنوات).

ولهذا النظام شعار هو "من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله"

غير أن النظام الاشتراكي تكتنفه عدة مساوئ أهمها مايلي:

1- أن حل المشكلة الاقتصادية بهذا الشكل في ظل هذا النظام إنما يتم بطريقة تحكومية حيث أن الهيئة أو الإدارة المركزية للتخطيط مهما أوتيت من حكمة فلن تستطيع بأي حال أن تلم بكل حاجات أفراد المجتمع، وبالأهمية النسبية لكل منها ولذلك فهي لا يمكن أن توجه موارد المجتمع النادرة توجيهها سليماً يتفق مع ما يرغب أفراد الجماعة في إشباعه من حاجات بكل دقة.

2- يعجز هذا النظام عن تحقيق الاقتصاد في استخدام موارده النادرة، أي استخدام تلك الموارد بحيث يمكن الحصول منها على أكبر عائد ممكن، وذلك على أساس أن الملكية العامة لوسائل الإنتاج تلقى بعيداً بسوق الموارد الإنتاجية، وبذلك لا يكن هناك ثمن صحيح لها، وبدون تلك الأثمان التي تبين الأهمية النسبية للموارد الإنتاجية يكون الحساب الاقتصادي قليل الأهمية في مثل تلك الأحوال.

3- يعتقد البعض أن أثمان الموارد الإنتاجية ستكون تحكومية في ظل هذا النظام على أساس أنه لن تكون هناك أسواق لها، وعلى ذلك يجوز أن تخطئ الإدارة المركزية فتخصص قيمة لموارد من الموارد أقل مما ينبغي بحيث تكون منخفضة للغاية وبحيث تنطوي على إسراف لا مبرر له في استخدام هذا المورد.

النظام الإسلامي

النظام الاقتصادي في الإسلام هو نظام رباني ولا يجب أن ينظر إليه كما يحلو لبعض الكتاب تسميته بأنه نظام وسط بين الرأسمالية والاشتراكية لأنه نظام من لدن حكيم عليم جاءت تشريعاته لتتناسب وطبيعة البشر الذين استخلفهم الله في الأرض لعمارته واستغلال ثرواتها حسب القواعد والأسس الشرعية التي وضعها الإسلام، ويقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على عدة دعائم وأسس اقتصادية واجتماعية تمثل خصائص هذا النظام وهذه الخصائص هي:

- 1- مبدأ الملكية الفردية أو الخاصة: الإسلام يحترم الملكية الخاصة ويعتبرها حق فطري للإنسان، وحق الملكية في الإسلام ليس حقاً مطلقاً وإنما حقاً مقيداً بتحقيق منفعة الجماعة وهذه القيود يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات هي:
 - قيود على الملكية من حيث اكتسابها.
 - قيود على الملكية من حيث تنميتها والانتفاع بها.
 - قيود على الملكية من حيث نقلها إلى الآخرين.
 - 2- مبدأ الملكية العامة: الملكية العامة هي التي يقصد بها تخصيص المال للمنفعة العامة وتشمل:
 - الملكية الشائعة الانتفاع.
 - الأراضي الموقوفة للمصلحة العامة والتي تقع تحت حماية الدولة.
 - كافة المعادن الموجودة في باطن الأرض والتي تتوقف عليها المصلحة العامة.
- وحين يقرر الإسلام حق الفرد في الملكية الخاصة تحقيقاً للمصلحة الشخصية واحتراماً لفتوته التي خلق عليها لا يغفل مصلحة الجماعة فتكون هناك الملكية العامة على أن يتحقق توازن بين المصلحتين الخاصة والعامة
- 3- مبدأ احترام وتقدير العمل: ينظر الإسلام إلى العمل نظرة احترام وتقدير، كما أن العمل في الإسلام يستهدف تنوع الإنتاج لكي يشمل كافة الحاجات الإنسانية.
 - 4- مبدأ تحليل البيع وتحريم الربا.

5- مبدأ التفاوت الشديد في الثروات: وضع الإسلام التشريعات الكفيلة بالحد من تضخم الملكية والتفاوت الشديد في الثروات الناجم عن سريان مبدأ الملكية الخاصة من خلال تشريعات مثل الميراث والهبة والزكاة... الخ.

6- مبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لحل المشاكل الاقتصادية: فدور الدولة يكون ضمن حدود معينة لعدم طغيان الفرد في تصرفاته وفي تملكه على مصلحة الجماعة مع ضمان حرية الأفراد في التصرف وفي اتخاذ القرارات كما تعمل الدولة على منع احتكار السلع والخدمات والعمل على توفيرها بالكمية والنوعية التي تشبع رغبات الأفراد مع ضمان حد الكفاية لغير القادرين على الحصول عليها وهو الحد الذي يحقق حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع غنيهم وفقيرهم، وذلك عن طريق الوسائل المختلفة التي حددها الإسلام من تكافل بين الأفراد وصدقات وزكاة ومسؤوليات على أولي الأمر وغيرها.

محاضرة : الأنظمة الاقتصادية

1-النظام الاقتصادي: عبارة عن مجموعة من الأوضاع الخاصة بأغراض وفنون وتنظيم النشاط الاقتصادي التي

تسود في وقت ومكان معينين بالمجتمع، والنظام الاقتصادي ككل يتكون من مجموعة هياكل تتحرك إلى غرض معين في إطار قانوني وسياسي يتفق مع هذا الغرض ووفق مستوى معين من الفن الإنتاجي ولكل نظام اقتصادي مذهب يقوم عليه مخطط له ويوجهه هذا الغرض.

وقد اختلف الاقتصاديون في تحديد المقصود بالنظام الاقتصادي واتخذوا أسسا كثيرة متباينة للفرقة بين النظم الاقتصادية، يمكن حصر أهمها في خمسة أسس رئيسية هي: 1- طبيعة النشاط الاقتصادي، 2- وسيلة التبادل الاقتصادي، 3- نطاق مجال النشاط الاقتصادي، 4- شكل الإنتاج وصور التوزيع، 5- الإنتاج والاستهلاك والتوزيع والتبادل.

2-عناصر النظام الاقتصادي:

النظام الاقتصادي الذي يوجد في مكان محدد ووقت معين تكون له ثلاثة عناصر أساسية تشكل وتهمين على النشاط الاقتصادي الذي يسود فيه هي: 1- هدف، 2- فن، 3- تنظيم.

الهدف: يعتبر هدف النشاط الاقتصادي أحد عناصر النظام الاقتصادي، إذ يتجلى هذا الهدف في الدوافع والسيطرة على القائمين بالإنتاج، فقد يكون الدافع في السعي المباشر لإشباع الحاجات الإنسانية بطريقة أفضل وقد يكون الدافع أيضًا هو البحث عن أكبر كسب نقدي ممكن.

الفن: يستعان بأسلوب معين في تحقيق الهدف ويطلق على هذا الأسلوب بالفن وهو مجموعة الطرق والأساليب الخاصة بالتحويل المادي للموارد الطبيعية والبشرية إلى سلع وخدمات، وتختلف هذه الطرق أي الفنون من نظام اقتصادي إلى آخر.

التنظيم: لكل نظام اقتصادي تنظيم سياسي واجتماعي يهيئ المناخ اللازم لتحقيق الهدف المقصود بواسطة الفن الموجود، وهذه التنظيمات لها تأثير حيوي على شكل ملكية قوي الإنتاج ونوع التوزيع وحجم المبادلات ونوع العلاقات الموجودة بين الأفراد أو الهيئات أو المؤسسات على المستوى المحلي والقومي والعالمي.

النظام الرأسمالي

الرأسمالية: يمكن تعريف الرأسمالية بأنها تنظيم النشاط الاقتصادي في المجتمع على أساس قيام فرد، هو الرأسمالي، أو مجموعة من الأفراد مجتمعين، هي الشركات الرأسمالية، بالتأليف بين رؤوس الأموال الإنتاجية المملوكة لهم والمواد الأولية التي يشترونها وقوة العمل المستأجرة في شكل مشروع، هو المشروع الصناعي، يستخدم الآلية كأساس للفن الإنتاجي وذلك من أجل تحقيق مقدار متزايد دائما من الثروة يمكنها من الحصول على أرباح يحتفظون بها لأنفسهم ومن ثم زيادة تراكم رأس المال لديهم باستمرار.

وللنظام الرأسمالي عدة خصائص تميزه عن النظم الأخرى وهذه الخصائص هي:

- 1- **الملكية الفردية (الملكية الخاصة):** حيث يعتبر الفرد في النظام الرأسمالي هو مصدر النشاط الاقتصادي فهو الذي يقوم به، ويكفل النظام الرأسمالي للفرد حرية امتلاك سلع الإنتاج وبيع الاستهلاك دون حدود، وعلى ذلك فلا توجد حدود لملكية الفرد من الأراضي أو المباني أو المصانع أو الأوراق المالية أو الأموال النقدية وغيرها من سلع الإنتاج، وكذلك الأمر بالنسبة لسلع الاستهلاك سواء استخدم في ذلك مدخراته أو حصل عليها عن طريق شرعي آخر كالميراث أو الهبة.
- 2- **حافز الربح:** حيث يعتبر السعي وراء تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح الحافز الأول للنشاط الاقتصادي للفرد في النظام الرأسمالي، فصاحب رأس المال يتجه إلى استثماره في نوع النشاط الذي يحقق له أكبر ربح ممكن سواء كان ذلك النشاط صناعيا أو زراعيا أو تجاريا أو لإنتاج سلع أو خدمات كمالية أو ترفيهية، وهو يبذل كل جهد ممكن في مشروعه كي يزيد من الأرباح، كذلك الأمر بالنسبة للعامل حيث أنه يتجه نحو العمل الذي يدر عليه أكبر أجر ممكن.
- 3- **الحرية الاقتصادية:** حيث يتمتع الفرد في النظام الرأسمالي بحرية إختيار نوع النشاط الاقتصادي الذي يرغب في ممارسته دون تدخل الحكومة، سواء كان ذلك المشروع صناعيا أو زراعيا أو تجاريا ما دام ذلك النشاط شرعيا ولا يخالف القانون، كذلك للفرد أن يمارس أي نشاط مهني يرغب في أدائه كان يكون طبيبا أو مهندسا أو محاميا أو محاسبا، وكما أن الفرد يتمتع بحرية

الإنتاج فإنه يتمتع بحرية الاستهلاك، فله الحرية في أن ينفق دخله على مختلف السلع والخدمات دون حدود أو قيود، وليس للحكومة حق التدخل لتحد من حرية الفرد الاقتصادية بأن توجه نشاطه نحو اتجاه معين أو أن تضع العراقيل أمام تصرفاته مادامت هذه التصرفات شرعية وقانونية.

4- المنافسة الحرة: تعتبر المنافسة الحرة شرطاً أساسياً للتقدم الاقتصادي وارتفاع درجة الإشباع لأفراد المجتمع، فهي الطريق الذي يكفل تحقيق الرفاهية، ويرجع ذلك لأن المنافسة الحرة تجعل كل من المنتجين يعمل جاهداً على تخفيض تكاليف الإنتاج لكي يخفض من ثمن السلعة أو السلع التي يقوم بإنتاجها وبذلك يستطيع مواجهة منافسة الآخرين ويزيد من حجم مبيعاته وبالتالي من أرباحه، هذا علاوة على أن المنتج يحرص

5- التدخل الحكومي في أضيق الحدود: حيث تلتزم الحكومة تحت هذا النظام بأضيق الحدود في نشاطها حيث يقتصر وظيفتها على القيام بوظيفة الدفاع الخارجي والداخلي وتحقيق العدالة على وجه الخصوص، أما بالنسبة للنشاط الاقتصادي فيقتصر على المشروعات التي لا يقبل الأفراد على إقامتها لضالة ما تدره من ربح أو لأنها لا تدر ربحاً أي المشروعات الخدمية، فالنظام الرأسمالي يؤمن بالفرد ويثق به، ويرى أنه قادر على حل المشكلة الاقتصادية، ولذلك يتركه يحلها بنفسه دون حاجة لتدخل الحكومات إلا في أضيق الحدود.

6- حل المشكلة الاقتصادية من خلال جهاز الثمن: حيث تتم كافة العمليات الاقتصادية من إنتاج واستهلاك وتوزيع من خلال قوى السوق وجهاز الائتمان في النظام الاقتصادي الرأسمالي، فلما كانت وسائل الإنتاج مملوكة ملكية خاصة، ويخضع توظيفها لسلطان الإدارة الحرة للمالكها، أصبحنا بصدد كم هائل من القرارات الفردية التي تحتم وجود كيفية ما للتنسيق بينها، وهذا ما يقوم به جهاز الائتمان وقوى السوق وتفاعل قوى العرض والطلب فيه.

فالمنتج يحدد ما ينتجه، والكمية التي سينتجها، وكمية عناصر الإنتاج التي سيستخدمها، والأثمان التي سيبيع بها، والأماكن التي سيبيع فيها وفقاً لمستويات الأثمان السائدة (أو المتوقعة) في السوق والتفاعل بين قوى العرض والطلب.

وبالتالي فإن توزيع الموارد الإنتاجية للمجتمع بين الاستخدامات المختلفة سيحكمه التفاعل بين قوى عرضها وقوى الطلب عليها، ومستويات الأثمان التي ستتحدد وفقاً لها. ومن جهة أخرى فإن توزيع العائد من العملية الإنتاجية على عناصر الإنتاج المختلفة سيتحدد أيضاً وفقاً لقوى العرض والطلب في الأسواق الخاصة بها.

وأخيراً فإن الاستهلاك من حيث حجمه وأنواعه إنما يتحدد أيضاً وفقاً لمستويات الأثمان، وحجم الدخول السابق توزيعها وتحديداتها وفقاً لقوى السوق على النحو السابق ذكره.

ولهذا النظام شعار هو: "دعه يعمل دعه يمر"

غير أن النظام الرأسمالي به كثير من المساوئ أهمها مايلي:

1- **عدم تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد:** لو كانت تقلبات الأثمان تعبر دائماً عن الحاجات الجماعية لكان جهاز الثمن كفيلاً بتحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد الاقتصادية، إلا أنه قد يشتد طلب الأغنياء على السلع الكمالية والترفيهية، فيرتفع ثمنها وتتجه الموارد نحو إنتاجها في سبيل الحصول على أكبر ربح ممكن، وهكذا قد يحدث أن تتجه الموارد الإنتاجية المحدودة والنادرة نحو إنتاج السلع الكمالية منصرفاً عن إنتاج السلع الضرورية التي يستهلكها السواد الأعظم من المجتمع، ويعني ذلك سوء توزيع الموارد على أوجه النشاط المختلفة ويتضمن إسرافاً في استخدامها، وبذلك قد لا يكفل جهاز الثمن استخدام الموارد أفضل استخدام ممكن لإشباع الحاجات الجماعية.

2- **جهاز الثمن لا يكفل التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية:** أن الموارد الإنتاجية لا بد وأن تبقى عاطلة لفترة من الزمن كي تعد لإنتاج السلع الجديدة، أي أن الاعتماد على جهاز الثمن كأساس لتوجيه الموارد الإنتاجية نحو سد الحاجات قد يؤدي إلى تعطيل هذه الموارد وعدم تحقيق التوظيف الكامل لها.

3- **القضاء على المنافسة الحرة وسيادة الاحتكار:** لكي تسود المنافسة الحرة لا بد من توافر عدد كبير من البائعين والمشتريين بحيث لا يكون لأي منهم أية قدرة على التحكم في السعر ويتنافس مجموع المنتجين بين بعضهم البعض في تقديم أجود السلع بأرخص الأثمان، غير أنه قد يتاح لبعض المنتجين الانفراد بمعرفة الأسرار الصناعية أو السيطرة على مصدر المادة الخام اللازمة لإنتاج السلعة أو الاستئثار بمعرفة اختراع معين، مما يضع هؤلاء المنتجين في ظروف أفضل من المنتجين الآخرين، وقد يتوافر لدى البعض رأس مال نقدي أكثر من غيره وبذلك كل منهم الانتفاع بوفورات الإنتاج الكبير من حيث استخدام أحسن الآلات وأفضل طرق الإنتاج والخبرات التنظيمية والإدارية العالية مما يمكن من إنتاج أجود السلع بأقل التكاليف ومما لا يمكن المشروعات الصغيرة من مجاراته. وفي هذه الحالات تنتهي المنافسة الحرة ويسود الاحتكار.

- 4- تعارض المصلحة الخاصة مع المصلحة الجماعية: أن النزعة الفردية نحو تقديم المصلحة الخاصة على مصلحة المجتمع كثيراً ما تدفع الفرد نحو الحصول على نفع شخصي سريع بدلا من تحقيق نفع كبير يعود على المجتمع مع طول الوقت اللازم لتحقيق النفع الذاتي، ولذلك قد تتجه الاستثمارات في الدول المتخلفة نحو الصناعات ذات العائد السريع وإن قل دون الاتجاه نحو الصناعات ذات العائد البعيد وإن كان كبيراً، وبعد أن تزول المنافسة الحرة ويسود الاحتكار فإن المشروعات الكبيرة تفرض الأسعار المرتفعة على المستهلكين والأجور المنخفضة على العمال، الأمر الذي يضر كل من الطائفتين، هذا علاوة على عدم عناية المحتكر بالتجديد والابتكار وإنتاج السلع الجيدة التي يرغب المستهلك فيها.
- 5- التوزيع غير العادل للدخل: لقد استطاعت الطبقة الرأسمالية التي تمتلك وسائل الإنتاج من مضاعفة دخلها و ثروتها بينما بقيت النسبة الكبرى من المجتمع تعاني من الفقرة والحرمان، ولقد ساعد على وضوح التفاوت في توزيع الثروة والدخل تمتع الأفراد بحق الملكية وسيادة الاحتكار وحق الميراث والحرية الاقتصادية والسعي لتحقيق أكبر ربح ممكن، ولا شك أن وجود هذا التفاوت في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع لا يضمن لهم تحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية.
- 6- الحرية الاقتصادية محدودة لفئات معينة: لا يتمتع بالحرية الاقتصادية سوى الطبقة الرأسمالية فحرية انتقال رأس المال بين أوجه النشاط المختلفة لا يتمتع بها إلا من يملكون رأس المال هذا، أما غيرهم ممن لا يملكون المال فلا جدوى لتمتعهم بالحرية الاقتصادية وهم الذين يشكلون الجانب الأكبر من المجتمع الرأسمالي، كما أن حرية اختيار العمل قد تقف أمامها عقبات تقيد هذه الحرية وقد تقضي عليها، وبذلك فإن ملكية المال هي الأساس في تمتع الفرد بالحرية الاقتصادية سواء بالنسبة لنوع النشاط الاقتصادي الذي يرغب في ممارسته أو بالنسبة للمهنة التي يود ممارستها.
- 7- الأزمات والبطالة: من أهم مساوئ النظام الرأسمالي تعرض النشاط الاقتصادي لهزات عنيفة نتيجة لحدوث الأزمات الاقتصادية ويرجع ذلك إلى أن النشاط الاقتصادي يسير بطريقة تلقائية دون أن يخضع لتخطيط دقيق يكفل توازن الإنتاج مع الاستهلاك، وبذلك يخضع للنشاط الاقتصادي في الدول الرأسمالية لفترات متعاقبة من الرواج والكساد. فتارة يسود المنظّمون ورجال الأعمال موجة من التفاؤل فيندفعون نحو زيادة استثماراتهم فيزيد الإنتاج وترفع الأثمان ويتحقق التوظيف الكامل وتزول البطالة وتتضاعف الأرباح، ولكن ذلك الاندفاع وراء زيادة الاستثمارات وزيادة الإنتاج كثيراً ما يعقبه إفراط في الإنتاج وتجاوز حاجة الاستهلاك فتحدث الأزمة والكساد والبطالة.

النظام الاشتراكي

الاشتراكية: المعنى العلمي الدقيق لكلمة الاشتراكية هي أنما النظام الذي يتميز بتملك الدولة (أي الملكية الجماعية) للأموال، وخاصة أموال الإنتاج كالأراضي والآلات والمصانع، فهي بذلك نظام يختلف كل الاختلاف عن الرأسمالية التي تقوم على مبدأ حرية تملك الأفراد لكافة أنواع الأموال.

وللنظام الاشتراكي عدة خصائص تميزه عن النظم الاقتصادية الأخرى وهذه الخصائص هي:

- 1- **الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج:** يقوم النظام الاشتراكي على مبدأ الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج وهي لا تتحقق إلا في ظل الإنتاج الكبير الذي يتم في وحدات إنتاجه ذات سعات اقتصادية كبيرة، وقد يقتضي ذلك، تأميم وسائل الإنتاج وتأميم وحدات الإنتاج الكبيرة حيث يبرز الطابع الجماعي للإنتاج، وتتخذ الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج صورة الملكية العامة وهي ملكية الدولة وتظهر في شكل قطاع عام، وصورة ملكية تعاونية وهي ملكية مشتركة بين الأعضاء المتعاونين.
- 2- **الإدارة الديمقراطية لوسائل الإنتاج:** تتم الإدارة الديمقراطية عن طريق تنظيم الصناعات في شكل مؤسسات أو مشروعات حكومية تزيد من قوة ونفوذ القطاع العام، وهذا يعطي للحكومة أمر الإدارة والتنظيم وتوجيه الموارد الاقتصادية القومية لخدمة المجتمع.
- 3- **التوجيه الاقتصادي للموارد القومية:** يتم الإنتاج وفق خطة إنتاج ضمن إطار خطة اقتصادية قومية شاملة ونوضع لفترة معينة من الزمن، تهدف إلى تحقيق كل من الملائمة بين الإنتاج كمًا ونوعًا وبين الاستهلاك أي حاجات الأفراد بالمجتمع وبين موارد الدولة ومواردها الإنتاجية، بالإضافة إلى توزيع عناصر الإنتاج توزيعاً يتفق وحاجات الإنتاج، بغية التغلب على مشكلتي البطالة والأزمات الاقتصادية التي قد يتعرض لها النظام الاقتصادي بالإضافة على تحقيق التنمية الاقتصادية.
- 4- **توزيع الناتج أو الدخل القومي حسب إسهام الأفراد في العمل:** يتم توزيع الناتج أو الدخل القومي من قبل السلطة على الأفراد في صورة أجور ومرتبآت نقدية حسب عمل كل فرد أخذاً في الحسبان ظروفه الأسرية وذلك لتوخي عدالة التوزيع ومصلحة الإنتاج مع وضع حد أدنى للدخل الفردي يسمح له بحصوله على ضروريات الحياة.
- 5- **هدف النظام الاقتصادي الاشتراكي:** يستهدف النشاط الاقتصادي في النظام الاشتراكي إشباع أكبر قدر من حاجات أفراد المجتمع حسب ضرورة هذه الحاجات وأهميتها وليست حسب القدرة الشرائية للأفراد ولذلك فإن الدولة تقوم بتحديد

السلع التي سيجري إنتاجها مرتبة حسب أهميتها وضرورتها وتحدد أثمانها بحيث يكون في مقدور كل فرد أن يشبع حاجاته الأساسية في حدود دخله.

6- التخطيط الاقتصادي الشامل لحل المشكلة الاقتصادية: يقصد بالتخطيط الشامل حصر الموارد الإنتاجية التي في حوزة المجتمع وتعبئتها وتوجيهها لإنتاج السلع والخدمات بعد ترتيبها حسب درجة أهميتها من خلال هيئة التخطيط المركزي، ويتطلب ذلك المقارنة بين السلع والخدمات من حيث مدى إشباعها لحاجات الأفراد، ثم وضع أولويات لها تبعاً لدرجة أهميتها وبد ذلك توجه الموارد الإنتاجية من موارد مالية وبشرية وطاقات لإنتاج السلع والخدمات حسب أولويتها وتهدف الخطة بذلك نحو تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية خلال فترة زمنية محددة (سنة أو خمس سنوات أو عشر سنوات).

ولهذا النظام شعار هو "من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله"

غير أن النظام الاشتراكي تكتنفه عدة مساوئ أهمها مايلي:

1- أن حل المشكلة الاقتصادية بهذا الشكل في ظل هذا النظام إنما يتم بطريقة تحكومية حيث أن الهيئة أو الإدارة المركزية للتخطيط مهما أوتيت من حكمة فلن تستطيع بأي حال أن تلم بكل حاجات أفراد المجتمع، وبالأهمية النسبية لكل منها ولذلك فهي لا يمكن أن توجه موارد المجتمع النادرة توجيهها سليماً يتفق مع ما يرغب أفراد الجماعة في إشباعه من حاجات بكل دقة.

2- يعجز هذا النظام عن تحقيق الاقتصاد في استخدام موارده النادرة، أي استخدام تلك الموارد بحيث يمكن الحصول منها على أكبر عائد ممكن، وذلك على أساس أن الملكية العامة لوسائل الإنتاج تلقى بعيداً بسوق الموارد الإنتاجية، وبذلك لا يكن هناك ثمن صحيح لها، وبدون تلك الأثمان التي تبين الأهمية النسبية للموارد الإنتاجية يكون الحساب الاقتصادي قليل الأهمية في مثل تلك الأحوال.

3- يعتقد البعض أن أثمان الموارد الإنتاجية ستكون تحكومية في ظل هذا النظام على أساس أنه لن تكون هناك أسواق لها، وعلى ذلك يجوز أن تخطئ الإدارة المركزية فتخصص قيمة لموارد من الموارد أقل مما ينبغي بحيث تكون منخفضة للغاية وبحيث تنطوي على إسراف لا مبرر له في استخدام هذا المورد.

النظام الإسلامي

النظام الاقتصادي في الإسلام هو نظام رباني ولا يجب أن ينظر إليه كما يحلو لبعض الكتاب تسميته بأنه نظام وسط بين الرأسمالية والاشتراكية لأنه نظام من لدن حكيم عليم جاءت تشريعاته لتتناسب وطبيعة البشر الذين استخلفهم الله في الأرض لعمارته واستغلال ثرواتها حسب القواعد والأسس الشرعية التي وضعها الإسلام، ويقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على عدة دعائم وأسس اقتصادية واجتماعية تمثل خصائص هذا النظام وهذه الخصائص هي:

- 1- مبدأ الملكية الفردية أو الخاصة: الإسلام يحترم الملكية الخاصة ويعتبرها حق فطري للإنسان، وحق الملكية في الإسلام ليس حقاً مطلقاً وإنما حقاً مقيداً بتحقيق منفعة الجماعة وهذه القيود يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات هي:
 - قيود على الملكية من حيث اكتسابها.
 - قيود على الملكية من حيث تنميتها والانتفاع بها.
 - قيود على الملكية من حيث نقلها إلى الآخرين.
 - 2- مبدأ الملكية العامة: الملكية العامة هي التي يقصد بها تخصيص المال للمنفعة العامة وتشمل:
 - الملكية الشائعة الانتفاع.
 - الأراضي الموقوفة للمصلحة العامة والتي تقع تحت حماية الدولة.
 - كافة المعادن الموجودة في باطن الأرض والتي تتوقف عليها المصلحة العامة.
- وحين يقرر الإسلام حق الفرد في الملكية الخاصة تحقيقاً للمصلحة الشخصية واحتراماً لفتوته التي خلق عليها لا يغفل مصلحة الجماعة فتكون هناك الملكية العامة على أن يتحقق توازن بين المصلحتين الخاصة والعامة
- 3- مبدأ احترام وتقدير العمل: ينظر الإسلام إلى العمل نظرة احترام وتقدير، كما أن العمل في الإسلام يستهدف تنوع الإنتاج لكي يشمل كافة الحاجات الإنسانية.
 - 4- مبدأ تحليل البيع وتحريم الربا.

5- مبدأ التفاوت الشديد في الثروات: وضع الإسلام التشريعات الكفيلة بالحد من تضخم الملكية والتفاوت الشديد في الثروات الناجم عن سريان مبدأ الملكية الخاصة من خلال تشريعات مثل الميراث والهبة والزكاة... الخ.

6- مبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لحل المشاكل الاقتصادية: فدور الدولة يكون ضمن حدود معينة لعدم طغيان الفرد في تصرفاته وفي تملكه على مصلحة الجماعة مع ضمان حرية الأفراد في التصرف وفي اتخاذ القرارات كما تعمل الدولة على منع احتكار السلع والخدمات والعمل على توفيرها بالكمية والنوعية التي تشبع رغبات الأفراد مع ضمان حد الكفاية لغير القادرين على الحصول عليها وهو الحد الذي يحقق حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع غنيهم وفقيرهم، وذلك عن طريق الوسائل المختلفة التي حددها الإسلام من تكافل بين الأفراد وصدقات وزكاة ومسؤوليات على أولي الأمر وغيرها.

محاضرة : الأنظمة الاقتصادية

1-النظام الاقتصادي: عبارة عن مجموعة من الأوضاع الخاصة بأغراض وفنون وتنظيم النشاط الاقتصادي التي

تسود في وقت ومكان معينين بالمجتمع، والنظام الاقتصادي ككل يتكون من مجموعة هياكل تتحرك إلى غرض معين في إطار قانوني وسياسي يتفق مع هذا الغرض ووفق مستوى معين من الفن الإنتاجي ولكل نظام اقتصادي مذهب يقوم عليه مخطط له ويوجهه هذا الغرض.

وقد اختلف الاقتصاديون في تحديد المقصود بالنظام الاقتصادي واتخذوا أسسا كثيرة متباينة للفرقة بين النظم الاقتصادية، يمكن حصر أهمها في خمسة أسس رئيسية هي: 1- طبيعة النشاط الاقتصادي، 2- وسيلة التبادل الاقتصادي، 3- نطاق مجال النشاط الاقتصادي، 4- شكل الإنتاج وصور التوزيع، 5- الإنتاج والاستهلاك والتوزيع والتبادل.

2-عناصر النظام الاقتصادي:

النظام الاقتصادي الذي يوجد في مكان محدد ووقت معين تكون له ثلاثة عناصر أساسية تشكل وتهمين على النشاط الاقتصادي الذي يسود فيه هي: 1- هدف، 2- فن، 3- تنظيم.

الهدف: يعتبر هدف النشاط الاقتصادي أحد عناصر النظام الاقتصادي، إذ يتجلى هذا الهدف في الدوافع والسيطرة على القائمين بالإنتاج، فقد يكون الدافع في السعي المباشر لإشباع الحاجات الإنسانية بطريقة أفضل وقد يكون الدافع أيضًا هو البحث عن أكبر كسب نقدي ممكن.

الفن: يستعان بأسلوب معين في تحقيق الهدف ويطلق على هذا الأسلوب بالفن وهو مجموعة الطرق والأساليب الخاصة بالتحويل المادي للموارد الطبيعية والبشرية إلى سلع وخدمات، وتختلف هذه الطرق أي الفنون من نظام اقتصادي إلى آخر.

التنظيم: لكل نظام اقتصادي تنظيم سياسي واجتماعي يهيئ المناخ اللازم لتحقيق الهدف المقصود بواسطة الفن الموجود، وهذه التنظيمات لها تأثير حيوي على شكل ملكية قوي الإنتاج ونوع التوزيع وحجم المبادلات ونوع العلاقات الموجودة بين الأفراد أو الهيئات أو المؤسسات على المستوى المحلي والقومي والعالمي.

النظام الرأسمالي

الرأسمالية: يمكن تعريف الرأسمالية بأنها تنظيم النشاط الاقتصادي في المجتمع على أساس قيام فرد، هو الرأسمالي، أو مجموعة من الأفراد مجتمعين، هي الشركات الرأسمالية، بالتأليف بين رؤوس الأموال الإنتاجية المملوكة لهم والمواد الأولية التي يشترونها وقوة العمل المستأجرة في شكل مشروع، هو المشروع الصناعي، يستخدم الآلية كأساس للفن الإنتاجي وذلك من أجل تحقيق مقدار متزايد دائما من الثروة يمكنها من الحصول على أرباح يحتفظون بها لأنفسهم ومن ثم زيادة تراكم رأس المال لديهم باستمرار.

وللنظام الرأسمالي عدة خصائص تميزه عن النظم الأخرى وهذه الخصائص هي:

- 1- **الملكية الفردية (الملكية الخاصة):** حيث يعتبر الفرد في النظام الرأسمالي هو مصدر النشاط الاقتصادي فهو الذي يقوم به، ويكفل النظام الرأسمالي للفرد حرية امتلاك سلع الإنتاج وبيع الاستهلاك دون حدود، وعلى ذلك فلا توجد حدود للملكية الفرد من الأراضي أو المباني أو المصانع أو الأوراق المالية أو الأموال النقدية وغيرها من سلع الإنتاج، وكذلك الأمر بالنسبة لسلع الاستهلاك سواء استخدم في ذلك مدخراته أو حصل عليها عن طريق شرعي آخر كالميراث أو الهبة.
- 2- **حافز الربح:** حيث يعتبر السعي وراء تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح الحافز الأول للنشاط الاقتصادي للفرد في النظام الرأسمالي، فصاحب رأس المال يتجه إلى استثماره في نوع النشاط الذي يحقق له أكبر ربح ممكن سواء كان ذلك النشاط صناعيا أو زراعيا أو تجاريا أو لإنتاج سلع أو خدمات كمالية أو ترفيهية، وهو يبذل كل جهد ممكن في مشروعه كي يزيد من الأرباح، كذلك الأمر بالنسبة للعامل حيث أنه يتجه نحو العمل الذي يدر عليه أكبر أجر ممكن.
- 3- **الحرية الاقتصادية:** حيث يتمتع الفرد في النظام الرأسمالي بحرية إختيار نوع النشاط الاقتصادي الذي يرغب في ممارسته دون تدخل الحكومة، سواء كان ذلك المشروع صناعيا أو زراعيا أو تجاريا ما دام ذلك النشاط شرعيا ولا يخالف القانون، كذلك للفرد أن يمارس أي نشاط مهني يرغب في أدائه كان يكون طبيبا أو مهندسا أو محاميا أو محاسبا، وكما أن الفرد يتمتع بحرية

الإنتاج فإنه يتمتع بحرية الاستهلاك، فله الحرية في أن ينفق دخله على مختلف السلع والخدمات دون حدود أو قيود، وليس للحكومة حق التدخل لتحد من حرية الفرد الاقتصادية بأن توجه نشاطه نحو اتجاه معين أو أن تضع العراقيل أمام تصرفاته مادامت هذه التصرفات شرعية وقانونية.

4- المنافسة الحرة: تعتبر المنافسة الحرة شرطاً أساسياً للتقدم الاقتصادي وارتفاع درجة الإشباع لأفراد المجتمع، فهي الطريق الذي يكفل تحقيق الرفاهية، ويرجع ذلك لأن المنافسة الحرة تجعل كل من المنتجين يعمل جاهداً على تخفيض تكاليف الإنتاج لكي يخفض من ثمن السلعة أو السلع التي يقوم بإنتاجها وبذلك يستطيع مواجهة منافسة الآخرين ويزيد من حجم مبيعاته وبالتالي من أرباحه، هذا علاوة على أن المنتج يحرص

5- التدخل الحكومي في أضيق الحدود: حيث تلتزم الحكومة تحت هذا النظام بأضيق الحدود في نشاطها حيث يقتصر وظيفتها على القيام بوظيفة الدفاع الخارجي والداخلي وتحقيق العدالة على وجه الخصوص، أما بالنسبة للنشاط الاقتصادي فيقتصر على المشروعات التي لا يقبل الأفراد على إقامتها لضالة ما تدره من ربح أو لأنها لا تدر ربحاً أي المشروعات الخدمية، فالنظام الرأسمالي يؤمن بالفرد ويثق به، ويرى أنه قادر على حل المشكلة الاقتصادية، ولذلك يتركه يحلها بنفسه دون حاجة لتدخل الحكومات إلا في أضيق الحدود.

6- حل المشكلة الاقتصادية من خلال جهاز الثمن: حيث تتم كافة العمليات الاقتصادية من إنتاج واستهلاك وتوزيع من خلال قوى السوق وجهاز الائتمان في النظام الاقتصادي الرأسمالي، فلما كانت وسائل الإنتاج مملوكة ملكية خاصة، ويخضع توظيفها لسلطان الإدارة الحرة للمالكها، أصبحنا بصدد كم هائل من القرارات الفردية التي تحتم وجود كيفية ما للتنسيق بينها، وهذا ما يقوم به جهاز الائتمان وقوى السوق وتفاعل قوى العرض والطلب فيه.

فالمنتج يحدد ما ينتجه، والكمية التي سينتجها، وكمية عناصر الإنتاج التي سيستخدمها، والأثمان التي سيبيع بها، والأماكن التي سيبيع فيها وفقاً لمستويات الأثمان السائدة (أو المتوقعة) في السوق والتفاعل بين قوى العرض والطلب.

وبالتالي فإن توزيع الموارد الإنتاجية للمجتمع بين الاستخدامات المختلفة سيحكمه التفاعل بين قوى عرضها وقوى الطلب عليها، ومستويات الأثمان التي ستتحدد وفقاً لها. ومن جهة أخرى فإن توزيع العائد من العملية الإنتاجية على عناصر الإنتاج المختلفة سيتحدد أيضاً وفقاً لقوى العرض والطلب في الأسواق الخاصة بها.

وأخيراً فإن الاستهلاك من حيث حجمه وأنواعه إنما يتحدد أيضاً وفقاً لمستويات الأثمان، وحجم الدخول السابق توزيعها وتحديداتها وفقاً لقوى السوق على النحو السابق ذكره.

ولهذا النظام شعار هو: "دعه يعمل دعه يمر"

غير أن النظام الرأسمالي به كثير من المساوئ أهمها مايلي:

1- **عدم تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد:** لو كانت تقلبات الأثمان تعبر دائماً عن الحاجات الجماعية لكان جهاز الثمن كفيلاً بتحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد الاقتصادية، إلا أنه قد يشتد طلب الأغنياء على السلع الكمالية والترفيهية، فيرتفع ثمنها وتتجه الموارد نحو إنتاجها في سبيل الحصول على أكبر ربح ممكن، وهكذا قد يحدث أن تتجه الموارد الإنتاجية المحدودة والنادرة نحو إنتاج السلع الكمالية منصرفاً عن إنتاج السلع الضرورية التي يستهلكها السواد الأعظم من المجتمع، ويعني ذلك سوء توزيع الموارد على أوجه النشاط المختلفة ويتضمن إسرافاً في استخدامها، وبذلك قد لا يكفل جهاز الثمن استخدام الموارد أفضل استخدام ممكن لإشباع الحاجات الجماعية.

2- **جهاز الثمن لا يكفل التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية:** أن الموارد الإنتاجية لا بد وأن تبقى عاطلة لفترة من الزمن كي تعد لإنتاج السلع الجديدة، أي أن الاعتماد على جهاز الثمن كأساس لتوجيه الموارد الإنتاجية نحو سد الحاجات قد يؤدي إلى تعطيل هذه الموارد وعدم تحقيق التوظيف الكامل لها.

3- **القضاء على المنافسة الحرة وسيادة الاحتكار:** لكي تسود المنافسة الحرة لا بد من توافر عدد كبير من البائعين والمشتريين بحيث لا يكون لأي منهم أية قدرة على التحكم في السعر ويتنافس مجموع المنتجين بين بعضهم البعض في تقديم أجود السلع بأرخص الأثمان، غير أنه قد يتاح لبعض المنتجين الانفراد بمعرفة الأسرار الصناعية أو السيطرة على مصدر المادة الخام اللازمة لإنتاج السلعة أو الاستئثار بمعرفة اختراع معين، مما يضع هؤلاء المنتجين في ظروف أفضل من المنتجين الآخرين، وقد يتوافر لدى البعض رأس مال نقدي أكثر من غيره وبذلك كل منهم الانتفاع بوفورات الإنتاج الكبير من حيث استخدام أحسن الآلات وأفضل طرق الإنتاج والخبرات التنظيمية والإدارية العالية مما يمكن من إنتاج أجود السلع بأقل التكاليف ومما لا يمكن المشروعات الصغيرة من مجاراته. وفي هذه الحالات تنتهي المنافسة الحرة ويسود الاحتكار.

4- تعارض المصلحة الخاصة مع المصلحة الجماعية: أن النزعة الفردية نحو تقديم المصلحة الخاصة على مصلحة المجتمع كثيراً ما تدفع الفرد نحو الحصول على نفع شخصي سريع بدلا من تحقيق نفع كبير يعود على المجتمع مع طول الوقت اللازم لتحقيق النفع الذاتي، ولذلك قد تتجه الاستثمارات في الدول المتخلفة نحو الصناعات ذات العائد السريع وإن قل دون الاتجاه نحو الصناعات ذات العائد البعيد وإن كان كبير، وبعد أن تزول المنافسة الحرة ويسود الاحتكار فإن المشروعات الكبيرة تفرض الأسعار المرتفعة على المستهلكين والأجور المنخفضة على العمال، الأمر الذي يضر كل من الطائفتين، هذا علاوة على عدم عناية المحتكر بالتجديد والابتكار وإنتاج السلع الجيدة التي يرغب المستهلك فيها.

5- التوزيع غير العادل للدخل: لقد استطاعت الطبقة الرأسمالية التي تمتلك وسائل الإنتاج من مضاعفة دخلها وثروتها بينما بقيت النسبة الكبرى من المجتمع تعاني من الفقرة والحرمان، ولقد ساعد على وضوح التفاوت في توزيع الثروة والدخل تمتع الأفراد بحق الملكية وسيادة الاحتكار وحق الميراث والحرية الاقتصادية والسعي لتحقيق أكبر ربح ممكن، ولا شك أن وجود هذا التفاوت في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع لا يضمن لهم تحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية.

6- الحرية الاقتصادية محدودة لفئات معينة: لا يتمتع بالحرية الاقتصادية سوى الطبقة الرأسمالية فحرية انتقال رأس المال بين أوجه النشاط المختلفة لا يتمتع بها إلا من يملكون رأس المال هذا، أما غيرهم ممن لا يملكون المال فلا جدوى لتمتعهم بالحرية الاقتصادية وهم الذين يشكلون الجانب الأكبر من المجتمع الرأسمالي، كما أن حرية اختيار العمل قد تقف أمامها عقبات تقيد هذه الحرية وقد تقضي عليها، وبذلك فإن ملكية المال هي الأساس في تمتع الفرد بالحرية الاقتصادية سواء بالنسبة لنوع النشاط الاقتصادي الذي يرغب في ممارسته أو بالنسبة للمهنة التي يود ممارستها.

7- الأزمات والبطالة: من أهم مساوئ النظام الرأسمالي تعرض النشاط الاقتصادي لهزات عنيفة نتيجة لحدوث الأزمات الاقتصادية ويرجع ذلك إلى أن النشاط الاقتصادي يسير بطريقة تلقائية دون أن يخضع لتخطيط دقيق يكفل توازن الإنتاج مع الاستهلاك، وبذلك يخضع للنشاط الاقتصادي في الدول الرأسمالية لفترات متعاقبة من الرواج والكساد. فتارة يسود المنظّمون ورجال الأعمال موجة من التفاؤل فيندفعون نحو زيادة استثماراتهم فيزيد الإنتاج وترفع الأثمان ويتحقق التوظيف الكامل وتزول البطالة وتتضاعف الأرباح، ولكن ذلك الاندفاع وراء زيادة الاستثمارات وزيادة الإنتاج كثيراً ما يعقبه إفراط في الإنتاج وتجاوز حاجة الاستهلاك فتحدث الأزمة والكساد والبطالة.

النظام الاشتراكي

الاشتراكية: المعنى العلمي الدقيق لكلمة الاشتراكية هي أنها النظام الذي يتميز بتملك الدولة (أي الملكية الجماعية) للأموال، وخاصة أموال الإنتاج كالأراضي والآلات والمصانع، فهي بذلك نظام يختلف كل الاختلاف عن الرأسمالية التي تقوم على مبدأ حرية تملك الأفراد لكافة أنواع الأموال.

وللنظام الاشتراكي عدة خصائص تميزه عن النظم الاقتصادية الأخرى وهذه الخصائص هي:

- 1- **الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج:** يقوم النظام الاشتراكي على مبدأ الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج وهي لا تتحقق إلا في ظل الإنتاج الكبير الذي يتم في وحدات إنتاجه ذات سعات اقتصادية كبيرة، وقد يقتضي ذلك، تأميم وسائل الإنتاج وتأميم وحدات الإنتاج الكبيرة حيث يبرز الطابع الجماعي للإنتاج، وتتخذ الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج صورة الملكية العامة وهي ملكية الدولة وتظهر في شكل قطاع عام، وصورة ملكية تعاونية وهي ملكية مشتركة بين الأعضاء المتعاونين.
- 2- **الإدارة الديمقراطية لوسائل الإنتاج:** تتم الإدارة الديمقراطية عن طريق تنظيم الصناعات في شكل مؤسسات أو مشروعات حكومية تزيد من قوة ونفوذ القطاع العام، وهذا يعطي للحكومة أمر الإدارة والتنظيم وتوجيه الموارد الاقتصادية القومية لخدمة المجتمع.
- 3- **التوجيه الاقتصادي للموارد القومية:** يتم الإنتاج وفق خطة إنتاج ضمن إطار خطة اقتصادية قومية شاملة ونوضع لفترة معينة من الزمن، تهدف إلى تحقيق كل من الملائمة بين الإنتاج كمًا ونوعًا وبين الاستهلاك أي حاجات الأفراد بالمجتمع وبين موارد الدولة ومواردها الإنتاجية، بالإضافة إلى توزيع عناصر الإنتاج توزيعاً يتفق وحاجات الإنتاج، بغية التغلب على مشكلتي البطالة والأزمات الاقتصادية التي قد يتعرض لها النظام الاقتصادي بالإضافة على تحقيق التنمية الاقتصادية.
- 4- **توزيع الناتج أو الدخل القومي حسب إسهام الأفراد في العمل:** يتم توزيع الناتج أو الدخل القومي من قبل السلطة على الأفراد في صورة أجور ومرتبآت نقدية حسب عمل كل فرد أخذاً في الحسبان ظروفه الأسرية وذلك لتوخي عدالة التوزيع ومصلحة الإنتاج مع وضع حد أدنى للدخل الفردي يسمح له بحصوله على ضروريات الحياة.
- 5- **هدف النظام الاقتصادي الاشتراكي:** يستهدف النشاط الاقتصادي في النظام الاشتراكي إشباع أكبر قدر من حاجات أفراد المجتمع حسب ضرورة هذه الحاجات وأهميتها وليست حسب القدرة الشرائية للأفراد ولذلك فإن الدولة تقوم بتحديد

السلع التي سيجري إنتاجها مرتبة حسب أهميتها وضرورتها وتحدد أثمانها بحيث يكون في مقدور كل فرد أن يشبع حاجاته الأساسية في حدود دخله.

6- التخطيط الاقتصادي الشامل لحل المشكلة الاقتصادية: يقصد بالتخطيط الشامل حصر الموارد الإنتاجية التي في حوزة المجتمع وتعبئتها وتوجيهها لإنتاج السلع والخدمات بعد ترتيبها حسب درجة أهميتها من خلال هيئة التخطيط المركزي، ويتطلب ذلك المقارنة بين السلع والخدمات من حيث مدى إشباعها لحاجات الأفراد، ثم وضع أولويات لها تبعاً لدرجة أهميتها وبد ذلك توجه الموارد الإنتاجية من موارد مالية وبشرية وطاقات لإنتاج السلع والخدمات حسب أولويتها وتهدف الخطة بذلك نحو تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية خلال فترة زمنية محددة (سنة أو خمس سنوات أو عشر سنوات).

ولهذا النظام شعار هو "من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله"

غير أن النظام الاشتراكي تكتنفه عدة مساوئ أهمها مايلي:

1- أن حل المشكلة الاقتصادية بهذا الشكل في ظل هذا النظام إنما يتم بطريقة تحكومية حيث أن الهيئة أو الإدارة المركزية للتخطيط مهما أوتيت من حكمة فلن تستطيع بأي حال أن تلم بكل حاجات أفراد المجتمع، وبالأهمية النسبية لكل منها ولذلك فهي لا يمكن أن توجه موارد المجتمع النادرة توجيهها سليماً يتفق مع ما يرغب أفراد الجماعة في إشباعه من حاجات بكل دقة.

2- يعجز هذا النظام عن تحقيق الاقتصاد في استخدام موارده النادرة، أي استخدام تلك الموارد بحيث يمكن الحصول منها على أكبر عائد ممكن، وذلك على أساس أن الملكية العامة لوسائل الإنتاج تلقى بعيداً بسوق الموارد الإنتاجية، وبذلك لا يكن هناك ثمن صحيح لها، وبدون تلك الأثمان التي تبين الأهمية النسبية للموارد الإنتاجية يكون الحساب الاقتصادي قليل الأهمية في مثل تلك الأحوال.

3- يعتقد البعض أن أثمان الموارد الإنتاجية ستكون تحكومية في ظل هذا النظام على أساس أنه لن تكون هناك أسواق لها، وعلى ذلك يجوز أن تخطئ الإدارة المركزية فتخصص قيمة لموارد من الموارد أقل مما ينبغي بحيث تكون منخفضة للغاية وبحيث تنطوي على إسراف لا مبرر له في استخدام هذا المورد.

النظام الإسلامي

النظام الاقتصادي في الإسلام هو نظام رباني ولا يجب أن ينظر إليه كما يحلو لبعض الكتاب تسميته بأنه نظام وسط بين الرأسمالية والاشتراكية لأنه نظام من لدن حكيم عليم جاءت تشريعاته لتتناسب وطبيعة البشر الذين استخلفهم الله في الأرض لعمارته واستغلال ثرواتها حسب القواعد والأسس الشرعية التي وضعها الإسلام، ويقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على عدة دعائم وأسس اقتصادية واجتماعية تمثل خصائص هذا النظام وهذه الخصائص هي:

- 1- مبدأ الملكية الفردية أو الخاصة: الإسلام يحترم الملكية الخاصة ويعتبرها حق فطري للإنسان، وحق الملكية في الإسلام ليس حقاً مطلقاً وإنما حقاً مقيداً بتحقيق منفعة الجماعة وهذه القيود يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات هي:
 - قيود على الملكية من حيث اكتسابها.
 - قيود على الملكية من حيث تنميتها والانتفاع بها.
 - قيود على الملكية من حيث نقلها إلى الآخرين.
 - 2- مبدأ الملكية العامة: الملكية العامة هي التي يقصد بها تخصيص المال للمنفعة العامة وتشمل:
 - الملكية الشائعة الانتفاع.
 - الأراضي الموقوفة للمصلحة العامة والتي تقع تحت حماية الدولة.
 - كافة المعادن الموجودة في باطن الأرض والتي تتوقف عليها المصلحة العامة.
- وحين يقرر الإسلام حق الفرد في الملكية الخاصة تحقيقاً للمصلحة الشخصية واحتراماً لفرته التي خلق عليها لا يغفل مصلحة الجماعة فتكون هناك الملكية العامة على أن يتحقق توازن بين المصلحتين الخاصة والعامة
- 3- مبدأ احترام وتقدير العمل: ينظر الإسلام إلى العمل نظرة احترام وتقدير، كما أن العمل في الإسلام يستهدف تنوع الإنتاج لكي يشمل كافة الحاجات الإنسانية.
 - 4- مبدأ تحليل البيع وتحريم الربا.

5- مبدأ التفاوت الشديد في الثروات: وضع الإسلام التشريعات الكفيلة بالحد من تضخم الملكية والتفاوت الشديد في الثروات الناجم عن سريان مبدأ الملكية الخاصة من خلال تشريعات مثل الميراث والهبة والزكاة... الخ.

6- مبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لحل المشاكل الاقتصادية: فدور الدولة يكون ضمن حدود معينة لعدم طغيان الفرد في تصرفاته وفي تملكه على مصلحة الجماعة مع ضمان حرية الأفراد في التصرف وفي اتخاذ القرارات كما تعمل الدولة على منع احتكار السلع والخدمات والعمل على توفيرها بالكمية والنوعية التي تشبع رغبات الأفراد مع ضمان حد الكفاية لغير القادرين على الحصول عليها وهو الحد الذي يحقق حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع غنيهم وفقيرهم، وذلك عن طريق الوسائل المختلفة التي حددها الإسلام من تكافل بين الأفراد وصدقات وزكاة ومسؤوليات على أولي الأمر وغيرها.